

الاقتصادية

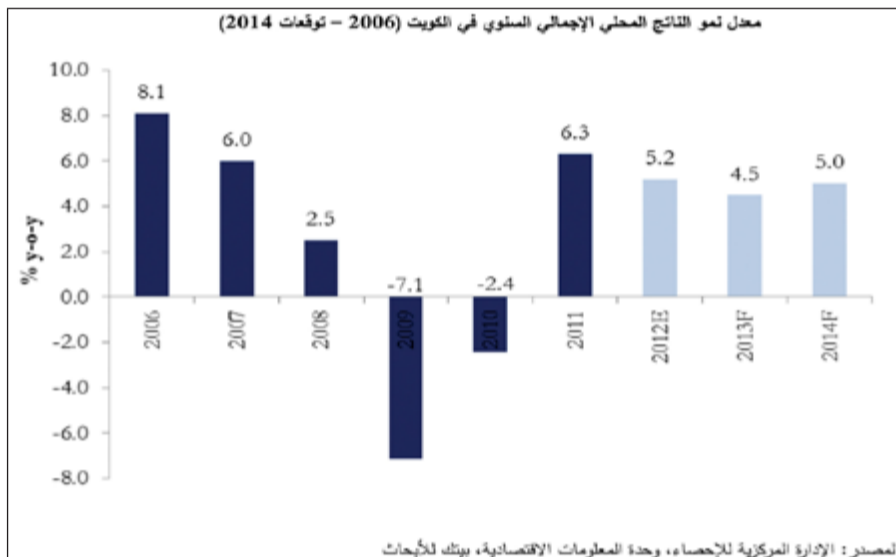
آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

الذهب يفز أكثر من 1% إلى أعلى مستوياته في حوالي أسبوعين

سنغافورة - رويترز: صعدت أسعار الذهب للبيع الفوري والعقود الآجلة الأميركية أكثر من 1% أثناء التعاملات الآسيوية أمس مسجلة أعلى مستوياتها في حوالي أسبوعين فوق 1484 دولاراً للأوقية (الأونصة). وواصل المعدن النفيس الصعود معزماً مكاسب الجلسة السابقة بعد أن أثار هبوط حاد للأسعار مؤخرًا مشتريات من متصيدي الصفقات وقفزة في الطلب من صناعة الحلي. وصعد سعر الذهب للبيع الفوري 1.2% إلى 1484.81 دولاراً للأوقية وهو أعلى مستوى له منذ 15 أبريل قبل أن يتراجع قليلاً إلى 1481.25 دولاراً. وارتفعت العقود الآجلة الأميركية 1.4% إلى 1484.80 دولاراً للأوقية قبل أن تتراجع إلى 1481.20 دولاراً.

يمثل خطوة صحيحة تواجه بها الحكومة المشاكل الهيكلية في الاقتصاد

«بيتك للأبحاث»: صندوق المشروعات الصغيرة يعالج البطالة ويوسع القاعدة الصناعية والإنتاجية غير النفطية



وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة أهم ركائز التنمية الاقتصادية لأنها قادرة على توسيع مجالات العمل في القطاع الخاص لدى المواطن الكويتي، حيث زاد الاهتمام بين الشباب الكويتي في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، مما يدعم بدوره الاقتصاد الوطني من جهة ويخدم المشتغلين في هذا القطاع من الجهة الأخرى.

وتبذل الكويت جهوداً كبيرة في إطار تشجيع المواطنين وخاصة الشباب (والذين يمثلون نسبة 51% من إجمالي عدد السكان، الذين هم دون سن العمل أو تحت سن 21 سنة) لإقامة مشاريع تجارية خاصة بهم من أجل تطوير القطاع الخاص وتحقيق مستويات من الدخل. إن تطوير المشروعات الصغيرة سيدعم كل القطاعات الاقتصادية وسيعمل على تحسين البيئة الاقتصادية للأعمال في الكويت وتوفير فرصة لأصحاب المشروعات الصغيرة لدخول المنافسة الاستثمارية وتأسيس قاعدة واسعة من المواطنين العاملين في القطاع الصناعي على المدى القصير، ويمثل هذا احتياطياً استراتيجياً للتوسع الصناعي والتطوير التكنولوجي على المدى الطويل، حيث ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن القطاعات الصناعية في جميع أنحاء العالم تبدأ من المشروعات الصغيرة ثم تتطور إلى مشروعات كبيرة، مما يدعم استمرارية القطاع الصناعي.

إن المشروعات الصناعية هي الأكثر ملائمة للكويت حيث بإمكانها أن تصبح العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الكويت والذي يؤهلها لأن تصبح وصلة الربط بين المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، بسبب توافر العديد من العوامل الأساسية مثل النفط الذي يعتبر المصدر

رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يهدف توفير التمويل للشركات الصغيرة التي يتقدم بها أو يبدؤها المواطن الكويتي، مما يساهم في تعزيز نشاط القطاع الخاص. وتكتسب المشروعات الصغيرة نظراً لأهميتها في التنمية الاقتصادية وإن مساندة هذه المشروعات تعد مساندة وتدعيم لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الوطني ومساهمة في توسيع القاعدة الصناعية والإنتاجية وتوطين التقنيات الحديثة وزيادة الاعتماد على الذات للوفاء باحتياجات الطلب المحلي من السلع والخدمات، وتوابع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتثبيت استدامته، وتطوير القطاع غير النفطي على المستوى الاقتصادي حيث تزدهر الشركات الصغيرة والمتوسطة مع مرور الأيام، كما يساهم في تحقيق الاستفادة على المدى الطويل من خلال تنوع القطاعات غير النفطية مثل قطاع الصناعات التحويلية والقطاع التجاري والخدمات المالية. وافق البرلمان الكويتي في مارس 2013 على قانون جديد بإنشاء «الصندوق الوطني

المنشآت الصغيرة

تمثل 89% من الصناعة و97% من القطاع التجاري والخدمات



أشاد تقرير أصدرته شركة «بيتك» للأبحاث مجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) بمبادرة إنشاء «الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، مؤكداً أن الحكومة تسير بذلك على الطريق الصحيح حيث يتوقع أن يساهم الصندوق بصورة مباشرة في حل إحدى أهم القضايا الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي والتي تشمل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وتضخم العمالة في القطاع العام.

وذكر التقرير أنه يمكن للصندوق أن يتوسع في المستقبل ليشمل صناعات أخرى مثل المشروعات التكنولوجية والرأسمالية وسيساعد على دعم نمو القطاع غير النفطي على المدى المتوسط وكذلك على المدى الطويل من خلال زيادة الاستثمار الخاص، وسط تحسين أحوال عملية التوظيف وتطوير بيئة الأعمال.

وتشير التقرير أن إجمالي المنشآت الصناعية في الكويت بلغ 5496 منشأة تقوم بتشغيل نحو 124,000 عامل وموظف، وتنتج أكثر من 25 مليار دينار كقيمة مضافة إجمالية. وتمثل المنشآت التي لا تتجاوز عملتها 20 عمالاً نحو 89% من إجمالي عدد الصناعات القائمة وتوظف ما يزيد عن 22% من الأيدي العاملة، بما يعادل 28 ألف عامل وموظف، علماً بأن حجم استثمار هذه الفئة من حجم المنشأة يمثل أقل من 1% من إجمالي الإضافات الإجمالية على الأصول الثابتة.

وتعتبر المشروعات الصغيرة النمط الغالب للمشروعات في القطاع التجاري والخدمات غير المالية، فالمنشآت التي لا يزيد حجمها عن 20 عاملاً تمثل تقريباً 97% من إجمالي عدد المنشآت القائمة، ويعمل بها 7% من إجمالي القوة العاملة

وتطوير بيئة الأعمال. مزاي المشروعات الصغيرة تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدم الحاجة إلى البنى التحتية حيث تمتلك القدرة على الانتشار داخل الرقعة الجغرافية في الكويت وبالتالي المساعدة في تحقيق التنمية في مختلف المحافظات ومن هنا فإن تشجيع الدولة من خلال المؤسسات التمويلية المختلفة سيساعد على الحد من البطالة في مختلف المحافظات وهذا ما تحققه المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى بنى تحتية متميزة.

تتخصص المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور بارز في دعم المشروعات الكبيرة وتعظيم قدرتها الإنتاجية فاليابان مثلاً تمكنت

من إنشاء صناعتها الحديثة بالاعتماد على سواعد حرفييها المهرة وخبراتهم كما أن عشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالإنتاج لحساب الشركات الكبرى في كل من صناعة السيارات والمعدات الكهربائية والإلكترونية وصناعة الألمنيوم والمطاط والملعبات الغذائية، ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنحو 25 إلى 35% من الصادرات العالمية للبضائع الجاهزة.

وتتضح أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوقات الأزمات الاقتصادية لأسباب كثيرة، من بينها أن المشروعات الصغيرة غالباً ما تكون أقل تأثراً بالأزمات، كما أنها مرنة بدرجة كبيرة ولديها القدرة على التكيف بسرعة مع تقلبات السوق مع سرعة الاستجابة للفرص التجارية ونتيجة لذلك وفي ظل المعضلات التي تخلفها الظروف الاقتصادية، فإن المشروعات الصغيرة لديها القدرة على النمو وخلق فرص العمل.

والى جانب توفير عملية تمويل سهلة للمواطنين الكويتيين بالإضافة إلى تقليل نسبة البطالة بين الشباب، من المتوقع أن يساهم صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع غير النفطي على المستوى الاقتصادي حيث أن هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة تزدهر مع مرور الزمن، مما يساهم في تحسين البيئة العامة للأعمال في الكويت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتماشى أيضاً مع السياسة الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستدامة على المدى الطويل من خلال تمويل القطاع غير النفطي مثل قطاع الصناعات التحويلية والقطاع التجاري والخدمات المالية.

وعلى الرغم من أننا لا نتوقع أن يكون صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة تأثير مباشر على الاقتصاد الكلي في المدى القريب حيث يتطلب استغلال التمويل وعمليات التوظيف اللاحقة من قبل الشركات وقتاً للتطبيق، ومع ذلك، فإننا نرى أن الحكومة تسير على الطريق الصحيح حيث إن هذه الخطة تتناول بصورة مباشرة القضايا الهيكلية التي تواجهها البلاد «والتي تشمل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وتضخم العمالة في القطاع العام وغير ذلك»، واستناداً إلى معدلات النجاح، يمكن للصندوق أن يتوسع ليشمل صناعات أخرى مثل المشروعات الصغيرة التكنولوجية والرأسمالية في المستقبل. ونؤكد على أن السياسات الحكومية الأخيرة بما في ذلك صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستساعد على دعم نمو القطاع غير النفطي على المدى المتوسط وكذلك على المدى الطويل من خلال زيادة الاستثمار الخاص، وسط تحسين أحوال عملية التوظيف

الرئيسي للطاقة في العالم، وتوفر الموائم التصديرية. ويوضح آخر إصدار للبحث السنوي للمنشآت والشركات العاملة في أنشطة التعدين والصناعات التحويلية، الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت، أن إجمالي المنشآت الصناعية قد بلغ 5496 منشأة تقوم بتشغيل نحو 124,000 عامل وموظف، وتنتج أكثر من 25 مليار دينار كقيمة مضافة إجمالية، وتمثل المنشآت التي لا تتجاوز عملتها 20 عاملاً نحو 89% من إجمالي عدد الصناعات القائمة وتوظف ما يزيد على 22% من الأيدي العاملة، بما يعادل 28 ألف عامل وموظف، علماً بأن حجم استثمارات هذه الفئة من حجم المنشأة يمثل أقل من 1% من إجمالي الإضافات الإجمالية على الأصول الثابتة، هذا وتعتبر المشروعات الصغيرة النمط الغالب للمشروعات في القطاع التجاري والخدمات غير المالية، فالمنشآت التي لا يزيد حجمها على 20 عاملاً تمثل تقريباً 97% من إجمالي عدد المنشآت القائمة، ويعمل بها 32% من إجمالي القوة العاملة وتساهم بحوالي 20% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها هذا القطاع.

من الواضح أن المشروعات الصغيرة تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً قطاع الخدمات في الكويت، وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات تعد مساندة وتدعيم لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الوطني ومساهمة في توسيع القاعدة الصناعية والإنتاجية وتوطين التقنيات الحديثة وزيادة الاعتماد على الذات للوفاء باحتياجات الطلب المحلي من السلع والخدمات، وتوابع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتثبيت استدامته.

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 39 عقاراً

تداول 85 عقاراً خاصاً بقيمة 24,5 مليون دينار

التداولات العقارية بواقع تداول 26 عقاراً تداول منها 22 عقاراً في العقار الخاص و 4 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 5 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

العاصمة رابعاً

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة من خلال تداول 11 عقاراً تداول منها 5 عقارات في العقار الخاص وعقارين في العقار الاستثماري و 4 عقارات في العقار التجاري والمحافظات العقارية حظيت بالمحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

الفروانية والجھراء خامساً

وجاءت محافظتنا الفروانية والجھراء في الترتيب الخامس مكر من خلال تداول 7 عقارات في كل محافظة على حدة، أما في الفروانية فقد تداول 5 عقارات في العقار الخاص وعقارين في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية تداول عقار واحد في العقار الخاص. وفي محافظة الجھراء تركزت تداول 7 عقارات في العقار الخاص وتداول أي عقارات خلال هذا الأسبوع.

● عاطف رمضان

حولي وبنية مساحتها 932 متراً بقيمة 2 مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبنية مساحتها 887 متراً بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة بمنطقة الفروانية وبنية مساحتها 592 متراً بقيمة 1,3 مليون دينار كائنة بمنطقة الفروانية وبنية مساحتها 947 متراً بقيمة 1,06 مليون دينار كائنة بمنطقة المنقف. هذا بالإضافة لصفقتين تمت في العقار التجاري عبارة عن بنية مساحتها 628 متراً بقيمة 3,6 ملايين دينار كائنة بمنطقة القبلة وبنية مساحتها 296 متراً بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة أيضاً في القبلة. وكانت هناك صفقة واحدة تمت في العقار الخاص عبارة عن أرض مساحتها 1611 متراً بقيمة 2,2 مليون دينار كائنة بمنطقة المسيلة.

10 صفقات قيمتها 18,9 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس الماضي عن 10 صفقات مليونية بقيمة 18,9 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 7 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقتين تمت في العقار التجاري وصفقة واحدة تمت في العقار الخاص.

أما الصفقات الاستثمارية فكانت عبارة عن بنية مساحتها 865 متراً بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبنية مساحتها 1160 متراً بقيمة 1,9 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وأرض مساحتها 2076 متراً بقيمة 3 ملايين دينار كائنة بمنطقة

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره ارتفع بواقع 4 عقارات واستقر المؤشر بواقع صفر عقاراً للعقار الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقاراً للمقارنات الاستثمارية والتجارية وعقارات المخازن خلال هذه الفترة.

الأحمدي في الصدارة

ووفقاً لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدي جاءت في المقدمة من بين

والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس الماضي، حيث بلغ عدد المقارنات المتداولة 39 عقاراً تداول منها 28 عقاراً في العقار الخاص و11 عقاراً في العقار الاستثماري، أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

حوالي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حوالي



انخفاض التداول على العقارات الخاصة وارتفاع العقارات الاستثمارية والتجارية

بواقع 4 عقارات واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات المخازن والشريط الساحلي والعقار الحرفي خلال هذه الفترة. الوكالات العقارية أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي المقارنات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 12 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي المقارنات المتداولة 9 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 3 عقارات.

بواقع 4 عقارات واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات المخازن والشريط الساحلي والعقار الحرفي خلال هذه الفترة. الوكالات العقارية أما عن المقارنات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 12 عقاراً

119 عقاراً إجمالي

العقود العقارية

بانخفاض 28 عقاراً

مقارنة بالأسبوع

السابق



أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس الماضي، حيث كان إجمالي المقارنات المتداولة 147 عقاراً وذلك بانخفاض مؤشر تداول المقارنات بواقع 28 عقاراً، فيما انخفضت حركة تداول المقارنات الخاصة للفترة بالأسبوع السابق.

وجاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 3 عقارات، وارتفع أيضاً مؤشر العقار التجاري